وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ باعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام الصادر فى ٢٠٠٤/٧/٢٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٥/١٠/٩ باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٢١ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥٩٧٦٤٩١,٠٨ جنيه (خمسة ملايين وتسعمائة وستة وسبعون ألفًا وأربعمائة وواحد وتسعون جنيهًا وثمانية قروش) وجملة المصروفات مبلغ ٣٤٢٨١٠٩,١٠ جنيه (ثلاثة ملايين وأربعمائة وثمانية وعشرون ألفًا ومائة وتسعة جنيهات وعشرة قروش) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٥٤٨٣٨١,٩٨ جنيه (مليونان وخمسمائة وثمانية وأربعون ألفًا وثلاثمائة وواحد وثمانون جنيهًا وثمانية وتسعون قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٩٤٩٢٣١٥,٧١ جنيه (تسعة ملايين وأربعمائة واثنان وتسعون ألفًا وثلاثمائة وخمسة عشر جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن